مقدمة في التَّجوِيد
للإمام محمد بن صادق المغنيساوي المقرئ
المتوفى بعد (٩٩٧هـ) دراسة وتحقيقا

د. ولاء بنت عبد الرحمن بن محمد البرادعي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع: "علم التجويد" من حيث الدّراسة والتّحقيق في بعض مواضعه، مقسّماً إلى أربعة فصول، **الأول**: في معنى التجويد، **والثاني**: في أدلة وجوبه، **والثالث**: في اللحن والكلام عليه، **والرابع**: في الأخطاء الشائعة التي يقع القرّاء فيها وخاصّة في بلاد الرّوم.

ولقد جنيتُ بفضله وتوفيقه فوائد كثيرة من خلال القراءة في كتب التجويد، والقراءات، وكتب اللغة، والرجال، وغريب الألفاظ، وغيرها من المراجع.

كما يُركِّز هذا المخطوط في علم التجويد على المسائل الأصوليّة المطّردة التي يُبنَى عليها غيرها، ويهتمّ بتقويم اللفظ، وكيفيّة أدائِه؛ أي: ملاحظة الصوت عند النّطق بالحرف، وهو ما يتعلّق بصفات الحروف ومخارجها، وغير ذلك من المسائل، مما يؤكد أنّ علم التجويد لابد أن يكون في الأمّة من يتعلّمه ويُعلِّمه؛ حفاظاً على القرآن الكريم من الضياع والاندثار.

الكلمات الافتتاحية:

العلم- التجويد – القرآن – القراءة – القواعد.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام، وجعلنا خير أمة أخرجت للناس، ومنّ علينا بحفظ كتابه الكريم، وأمرنا بتجويده بإعطاء كلِّ حرفٍ بعد إخراجه من مخرجه ما يستحقّه من الصفات، وما يترتب على ذلك كالترقيق والتفخيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وأنّ سيدنا محمداً عبده ورسوله، الذي أنزل الله تعالى تعريفاً وتشريفاً لقدره: (وإنك لعلى خلق عظيم) [القلم: ٤]، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيدنا محمدٍ أفصح العرب، المنزّل عليه أشرف الكتب؛ لما فيه من الأسرار والهدى والعلوم النافعة والصراط المستقيم، وعلى آل سيدنا محمدٍ وأصحابه الذين برعوا في الفصاحة والبلاغة فهمسوا الهاء وجهروا بالميم.

وبعد..

إنّ تلاوة القرآن الكريم كما أنزل الله تعالى من أعظم الطاعات، ولا يكون ذلك إلا بمراعاة قواعد التجويد، من تفخيمٍ وترقيق، وإظهارٍ وتشديد، وقد ألّف في فنّ التجويد عددٌ كبيرٌ من العلماء، وكان من هذه المنافع: ما تداوله الطلاب والقراء المنظومة المسمّاة: "فيما على القارئ أن يعلمه" المشهورة بـــ: "المقدمة الجزرية" لشيخ الإسلام والمسلمين في علوم التجويد، والقراءات، وأستاذ القراء والمحدثين، أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، رضى الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة منزلته ومأواه، وقد أقبل العلماء في شتّى الأعصار على شرحها وإخراج ما فيها من كنوز، وإبراز ما حوت من لطائف على صغر حجمها جلّ أبحاث التجويد الهامّة.

وقد أكرمني الله تعالى بالحصول على نسخة مخطوطة في علم التجويد، فعزمتُ مستعينة بالله تعالى على دراسة وتحقيق هذه المخطوطة المباركة.

وعلى صعيد آخر، فقد ترك علماؤنا الأعلام ثروة من المخطوطات التي تُعنَى بمباحث القرآن الكريم وعلومه، وإنه لمن المؤسف أنّ بعض المخطوطات لا تزال حبيسة الخزائن والمكتبات الخاصة والعامة، خصوصاً تلك المتعلقة بكتاب الله سبحانه وتعالى.

لذا كان لتحقيق المخطوطات ودراستها أهميّة خاصة في العلوم الإسلامية بشكل عام، والقرآن الكريم بشكل خاص، فهما مصدر الثقافة ومنبع العلوم والمعارف، وكل أمّـــة تفتخر بتراثها، وبما أبدعه علماؤها في شتى ميادين العلم والمعرفة.

وأسأل الله تعالى أن ينفعنا جميعاً بالقرآن العظيم، وأن يجعله لنا إماماً ونوراً وهدى ورحمة، وأن يطلق ألسنتنا بتلاوته على النّحو الذي يرضيه، إنه تعالى سميع قريب مجيب، وأن يجعل هذا العمل المتواضع في ميزان حسناتنا وحسنات مشايخنا، وأن يكتب له القبول، وأن يكون علماً ينتفع به بإذن الله تعالى.

أولاً: موضوع البحث:

تنبع أهمية الموضوع من مكانة كتاب الله العزيز؛ إذ لا كتاب ولا موضوع أشرف من هذا الكتاب المجيد، الذي هو الهداية للإنسان في كل أبعاده، وشؤونه، وقد تناول البحث موضوع علم التجويد في عدة محاور، وهي: معنى التجويد ومخارج حروفه، وأدلة وجوبه، وكذلك تناول اللحن، والأخطاء الشائعة التي يقع القراء فيها وخاصّة في بلاد الروم.

ومن الطبيعي أن يكون اهتمام المسلمين به أكثر من غيرهم؛ كونه رسالة نبوية، وقد أفاض

الرسولﷺ في الحثّ على تعلم القرآن الكريم وتعليمه، ومما ورد في ذلك ما رواه عثمان بن عفان ﷺ حيث قال: "خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه"[1] فضلاً عن بشارتهﷺ لمن تعلم القرآن وأتقن تلاوته حتى أصبح ماهراً به فيما روته السيدة عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:"الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاقّ له أجران"[2]، وهي بشارةٌ عظيمةٌ لمن تعلّم القرآن الكريم، وأتقن مهارات تلاوته حتى أصبح ماهراً به فهو مع السفرة، وهم الرسل أو الملائكة المقربون؛ لاتّصافه بصفتهم التي تشرّفوا بها، وهي حمل كتاب الله تعالى، أما من تشقّ عليه التلاوة ويثقل لسانه عنها ويبذل الجهد دون تردد في تعلم القرآن الكريم وتلاوته فهذا له أجران، أجر التلاوة، وأجر المشقّة الحاصلة، ولكنّه أقلّ بكثير من منزل الماهر بالقرآن الكريم، ينال منها أجوراً كثيرة؛ لهذا حرص الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم من الصالحين إلى زمننا هذا على الاشتغال بالقرآن الكريم ورعايته وتعلّم مهاراته.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأمور التالية:

-أرى أنّ البحث له أهميةٌ بالغةٌ؛ حيث إنّ علماءنا وقراءنا قد بذلوا في الحفاظ على القرآن الكريم من حيث قراءته وتعليمه جهداً عظيماً، ومن المهمّ كتابة بحثٍ يبيِّنُ جهود العلماء

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن (٢١)، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث (٥٠٢٧).

(٢)أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة عبس (٦/ ١٦٦)، حديث (٤٩٣٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعتع فيه (٢/ ١٩٥)، حديث (٧٩٨).

ومحافظتهم على هذا العلم.

ـ يعتبر علم التجويد من العلوم المهمة؛ حيث إنه من أشرف العلوم وأجلها هدفاً، وتكمن ثمرته في صون اللسان عن الخطأ في كتاب الله تعالى، ومن ثمّ قرر العلماء أنّ الإلمام بأصوله وأحكامه فرض كفاية، وتطبيق ذلك على التلاوة القرآنية فرض عين؛ لهذا ألزم نبيه ﷺ بإقامة أصوات حروفه، فقال في محكم كتابه:﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٧-١٨]

ـإنّ هذا المخطوط يصفُ لحال الكثيرين من القراء في بلاد الروم في القرن العاشر الهجري، ويصف كذلك تطور اللحن في قراءة القرآن الكريم في هذه البلاد، ومحاولاتُ علماءِ التجويد والقراءات في تصحيح هذا اللحن وتقويمه؛ استناداً إلى الرّواية والدّراية.

ـ كما أنّ محاولات الإمام المغنيساوي تعدّ من أوائل هذه المحاولات في التنبيه على هذه الأخطاء الشائعة بهذه البلاد، وتصحيحها والاستدلال على ذلك من كتب علمي التجويد والقراءات الأصيلة.

ثالثاً: أهداف البحث.

يهدف هذا الموضوع إلى أهدافٍ متنوعة، منها ما يلي:

ـ إنّ الإلمام بأحكام التجويد وأصوله يمكّن المسلم من تلاوة القرآن الكريم بطريقةٍ سويةٍ من غير إفراط ولا تكلّف.

ـ ولا ريب في ذلك فتطبيق قواعده وأصوله هو خير وسيلةٍ لتحقيق الأداء السليم بغية الوصول إلى الغاية المنشودة المتمثِّلة في حفظ اللسان عن الخطأ في التلاوة القرآنيّة.

رابعاً: الدراسات السابقة:

بعد الدراسة والتحري في دليل المكتبات وعلى شبكة العنكبوت الالكترونية تبين لي أنّ هذا المخطوط لم يسبق إليه أحد في تحقيقه، ولم أعثر على رسالة علمية محكمة تناولت تحقيق هذه المخطوطة.

خامساً: منهجي في الدراسة والتحقيق:

سلكت في قسم الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي؛ حيث درست تاريخ المصنف، ونسبة المخطوط اليه، ثم درست جهود أهل الروم في علم التجويد، ثمّ بالمنهج التحليلي درست الدوافع للتأليف، ودرست بعض مسائل المخطوط التي فيها جدّة في البحث.

أما قسم التحقيق فقد سلكت فيه الخطوات التالية:

-نسخت النص وفق قواعد الإملاء الحديث مع مراعاة علامات الترقيم.

-عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف مع بيان رقم الآية واسم السورة.

ـ-خرّجت الأحاديث الشريفة، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما قمت بتخريجه منهما أو من أحدهما، واكتفيت بذلك، أما إذا لم يرد فيهما أو في احداهما اجتهدتُ في تخريجه من بقية كتب السنَّة الأخرى، ذاكراً ما وقفتُ عليه من كلام العلماء من التصحيح أو التضعيف.

-خرّجت الآثار الواردة في النص من مظانها.

-شرحت الألفاظ، والكلمات الغريبة، وبعض المصطلحات الواردة، والتي تحتاج إلى بيان، معتمدةً في ذلك على كتب اللغة وكتب الغريب التي أُلِّفت في شرح الألفاظ عند علماء القراءات.

-عرّفت بالمواقع، والأماكن الجغرافية التي ذكرها المؤلف في النصّ.

-عرّفت باختصار للأعلام الوارد ذكرهم، ثم أعقبت الترجمة بذكر المصادر لمن أراد الإطالة والتوسّع.

ـ-ضبطت الألفاظ والكلمات التي تحتمل اللبس.

سادساً: خطة البحث:

لقد قسمت خطة العمل في البحث إلى قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

القسم الأول: الدراسة، ويشتمل على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على موضوع البحث،وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجي في الدراسة والتحقيق، وخطة البحث.

المبحث الأول:التعريف بالمؤلِّف.

المبحث الثاني: دراسة المؤلَّف، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلّفه.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه.

المطلب الثالث: منهج المؤلِّف في كتابه.

المطلب الرابع: وصف النسخة الخطيّة وعرض نماذج منها.

القسم الثاني:قسم التحقيق، ويتضمن تحقيق النصّ من أوله إلى آخره، واشتمل على فصول، وهي كالتالي:

الفصل الأول: في معنى التجويد، **الفصل الثاني**: في أدلة وجوبه، **الفصل الثالث**: في اللحن والكلام عليه، **الفصل الرابع**: في الأخطاء الشّائعة التي يقع القراء فيها وخاصة في بلاد الروم.

الخاتمة وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بالمؤلِّف

من خلال غلاف الرسالة، فقد ورد ما يلي:

"رسالة المرحوم والمغفور له مولانا صادق خواجة المغنيساوي من التجويد، وهذه رسالة لطيفة جامعة من لطائف هذا الفنّ لله درّه، لقد أحسن في تحريره وتدقيقه، والنهي عن منكرات قرّاء الزمان عمومًا خصوصًا في بلاد الروم، ومن أمعن النظر فيها وأنصف فقد أدّى حق القراءة، ولقد لاقيت من تلاميذه مولانا نجشي خليفة الخطيب، ومولانا خليل إمام سلطان مراد خان، وشيخ القراء في المدينة المرقومة، وقرأت منهما المقدمة الجزرية، والقصيدة الشاطبية، مع شرحها لمولانا جعبري -رحمة الله تعالى عليهم -

وفى مقدمة المؤلف. بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله الذي أنزل القرآن المعجز ببلاغة معناه وفصاحة لفظه، وأمر قارئه بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه بما أمربقوله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾[المزمل:٤] أفضل رسله.

والصلاة والسلام على من نزّل عليه فعجز البلغاء عن أن يأتوا بسورة من مثله،سيدنا محمد الذي علّمه كما أنزل عليه من ربّه، وعلى آله وأصحابه الذين تلقّوه بترتيله وتصحيحه.أما بعدفيقول العبد المفتقر الضعيف صادق بن يوسف رحمهما الله الرؤوف اللطيف.

من خلال ما سبق نقف على ترجمته، فهو: الإمام محمدبن صادق بن يوسف خواجة المغنيساوي المقرئ، المتوفى بعد (٩٩٧هـ)، وقد ورد في الشقائق النعمانية:"المغنياوى"، وهو من بلاد الروم؛ حيث إنه وقف في رسالته على أخطاء قراء الروم،قال عنه طاش كبرى زاده:

"العالم الفاضل المولى صادق خليفة المغنياوي: كان رحمه الله تعالى رحلة الطالبين في علم القراءات، وكان يقرئ النّاس بالقراءات السّبع، وانتفع به كثير من الناس، وكان عابدا صالحا زاهدا مباركا محبا للخير رحمه الله تعالى". [1]

المبحث الثاني

دراسة المؤلَّف

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلّفه

من خلال غلاف الرسالة، فقد ورد ما يلي:"رسالة المرحوم والمغفور له مولانا صادق خواجة المغنيساوي من التجويد، وهذه رسالة لطيفة جامعة من لطائف هذا الفنّ لله درّه، لقد أحسن في تحريره وتدقيقه، والنهي عن منكرات قرّاء الزمان عمومًا خصوصًا في بلاد الروم، ومن أمعن النظر فيها وأنصف فقد أدّى حق القراءة، ولقد لاقيت من تلاميذه مولانا نجشي خليفة الخطيب، ومولانا خليل إمام سلطان مراد خان، وشيخ القراء في المدينة المرقومة، وقرأت منهما المقدمة الجزرية، والقصيدة الشاطبية، مع شرحها لمولانا جعبري -رحمة الله تعالى عليهم "_

وفي مقدمة المؤلف فقد ذُكِراسمه، وأنَّ هذه الرسالة له في موضوع تصحيح أخطاء القراء في زمانه.

(١)ينظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (ص٢٥٣).

المطلب الثاني: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه

أولاً: موضوع الكتاب

يتناول هذا البحث الأخطاء الشائعة أثناء تلاوة القرآن الكريم في المجتمعات غير العربية، بسبب القصور في معرفة اللغة العربية، والذي يؤدِّي إلى اللحن الذي يعكس المعنى أحيانا، ومن هنا وجد المؤلف الدافع الضّروري لمعالجة الأخطاء وتصويبها وتعليمها.

الغلطات الشائعة في بلاد الروم بين الألفاظ في حد التحقيق، ونهاية التجويد، وما جاء عنهم من الكراهة في التجاوز عن ذلك، قال ابن الجزري –رحمهالله-: "اعلموا أنّ التحقيق الوارد عن أئمة القراء حَدّه أن توفّى الحروف حقوقها، من المد إن كانت ممدودة، ومن التمكين إن كانت ممكنة، ومن الهمز إن كانت مهموزة، ومن التشديد إن كانت مشددة، ومن الإدغام إن كانت مدغمة، ومن الفتح إن كانت مفتوحة، ومن الإمالة إن كانت ممالة، ومن الحركة إن كانت متحركة، ومن السكون إن كانت مسكنة، من غير تجاوز، ولا تعسف، ولا إفراط، ولا تكلف، على ما نبينه فيما بعد، فأما ما يذهب إليه بعض أهل الجهل ومن أهل الأداء من الإفراط في التمطيط والتعسف في التفكيك، والإسراف في إشباع الحركات، وتلخيص السواكن إلى غير ذلك من الألفاظ المستبشعة، والمذاهب المكروهة، فخارج عن مذاهب الأئمة وجمهور سلف الأمة، وقد وردت الآثار عنهم بكراهة ذلك، وبكيفية حقيقته، ونحن ما رويناه من ذلك ليعمل على ما حددناه ووصفناه"[1].

(١)ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٩٢).

حدثنا ابن مجاهد، حدثنا علي بن الحسن[1] سمعت محمد بن الهيثم يقول: حدثني عبد الرحمن بن أبي حماد قال: سمعت حمزة يقول: إنّ لهذا التحقيق منتهى إليه، ثم يكون قبيحاً مثل البياض له منتهى ينتهي إليها، فإذا زاد صار برصا، ومثل الجعودة لها منتهى تنتهي إليه، فإذا زادت صارت قططاً[2].

حدثنا عبيد الله بن موسى قال لي حمزة: إني أكره ما تجيئون به، يعني من التشديد[3]

قال محمد بن الهيثم: واحتج من عاب قراءة حمزة بعبد الله بن إدريس أنه طعن فيها، وإنما كان سبب هذا أن رجلاً ممن قرأ على سليم حضر مجلس عبد الله بن إدريس فقرأ، فسمع ابن إدريس ألفاظاً فيها إفراط في الهمز والمد وغير ذلك من التكلف المكروه، فكره ذلك ابن إدريس وطعن فيه، وقال محمد: وهذا الطريق عندنا مكروه مذموم، وكان حمزة يكره هذا وينهى عنه، وكذلك من أتقن القراءة من أصحابه[4].

قال الإمام ابن الجزري في النشر: "فإذا حكم القارئ النطق بكل حرف على حقه، موفياً حقه فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن الإفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة لا يحسنها مركبة بحسب مما يجاورها من مجانس، ومقارب، وقوي، وضعيف، ومفخم، ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويقلب المفخم المرقق،

(١)ينظر: كتاب السبعة في القراءات (ص٧٧).

(٢) ينظر: التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي (ص٢٦١).

(٣)ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٩٢).

(٤)ينظر: كتاب السبعة في القراءات (ص٧٧)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٦٣).

فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب"[1].

نماذج للخلل في قراءة أهل الروم ـ بلد المصنف[2] ـ ودور الشيخ المغنيساوي في التصحيح:

قال الإمام المغنيساوي: إنّ الخلل حاصل في قراء بلاد الروم، وبلاد سائر الأعاجم، وفي ألسنة قراء العرب؛ بسبب استعمالهم التفخيمات والتغليظات على طريقة أَلِفَتْها طباعهم، من حيث إنهم لم يتعلموا الصواب من الأستاذ الحاذق، وقد تبين من كلام الشيخ أنّ أكثر غلطات قراء الزمان في تفخيم الحروف والمرققات[3]

كما أراد أن يبيّن قوانين صحيحة يعرف بها مقادير الترقيق، ويتميز بها الإفراط والتفريط، فشرع في بيان قوانين مهمة، وقال: "فاعلم أنّ الحروف المستفلة كلها مرقّقة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعاً" [4]. قال رحمه الله: الحروف

(١)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٤-٢١٥).

(٢)ذكر المصنف في أول المخطوط أنّ بلدته هي: بلاد الروم، فقال: وهذه رسالة لطيفة جامعة من لطائف هذا الفن لله دره، لقد أحسن في تحريره وتدقيقه والنهي عن منكرات قراء الزمان عمومًا خصوصًا في بلاد الروم، ومن أمعن النظر فيها وأنصف فقد أدّى حق القراءة، ولقد لاقيت من تلاميذه مولانا صادق نجشي خليفة الخطيب ومولانا خليل إمام سلطان مراد خان وشيخ القراء في المدينة المرقومة وقرأت منهما المقدمة الجزرية والقصيدة الشاطبية مع شرحها لمولانا جعبري -رحمة الله تعالى عليهم- حرره (٦٩١ ه) عفى عنه. ينظر: (ص٩) من قسم التحقيق.

(٣)المصدر السابق (١/ ٢١٥).

(٤)ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٥).

المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال[1].

تقسيم المؤلف لأخطاء أهل زمانه والحكم عليهم:

الأكثرون من قراء الزمان يتلفَّظون ببعض الحروف غير مطابقلقواعد تجويد القرآن الكريم، وكان أكثر غلطهم تغليظ الحروف المرقّقات، وتغيير الفتحالمتوسّط باستعمال الفتح الشديد، وهو مكروه في جميع القراءات.

ـ بعضهم لايشعرون بركاكة حالهم ويزعمون أنهم يحسنون لفظًا.

ـ بعضهم يشعرون بها، ولكنيتكاسلون ولا يتعلّمون من المجوّد الحاذق، ولا يجدون جدّا حسنًا.

ـوبعضهم تعلموا منالمجوّد، ولا يراعون بما صرفوا هممهم إلى أن يرفعوا صوتًا ويراعوا مقامًا، وبما ضيقوابأن أهملوا رياضة ألسنتهم إهمالًا.

ـ وبعضهم يعرفون الحق ويعاندون أهله، ويصوّبونغلطاتهم حسدًا واستكباراً، ولا يتفكّرون أنهم بردّهم الحق يرتكبون أمراً عظيمًا[2]

ثانياً: سبب تأليف الكتاب

يقرر المصنف أنه كتبهذا المختصر في التجويد لأصحاب الأخطاء السابق ذكرها في التجويد، وفيها: إيقاظ من نومة الغفلة للفريق الأول، وتحريض للفريق الثاني على تعلّم الوجه الفصيح بلا كسل، وتحذير للفريق الثالث من التغيير وإيراد الخلل، وتبكيت للفريق الرابع رجاء أن ينصفوا، ولا يزعم الناس صحيحًا سقيم العمل.

(١)المصدر السابق (١/ ٢١٥).

(٢)ينظر (ص١٧) من قسم التحقيق.

المطلب الثالث: منهج المؤلِّف في كتابه

يحدد المصنف منهجه في هذه الرسالة فيقول:

"لم أورد فيه جميع القواعد التجويديّة، بل اقتصرت على بيان التجويد ووجوبهعلى من يقرأ القرآن من الأمة المحمدية، وعلى ذكر القواعد الدالة على الغلطاتالشائعة من بين الألفاظ الرديئة، ورتبته على أربعة فصول؛ ليسهل أخذ المعنيوالوصول، فرحم الله من نظر إليه بعين الإنصاف والرضا، وأصلح بال من نظر بعين العناد والتعصّب والمراء.[1]

وهو مقسم إلى أربعة فصول، **الفصل الأول**: في معنى التجويد، **الفصل الثاني**: في أدلة وجوبه، **الفصل الثالث**: في اللحن والكلام عليه، **الفصل الرابع**: في الأخطاء الشائعة الي يقع القراء فيها وخاصة في بلاد الروم.

المطلب الرابع: وصف النسخة الخطيّة وعرض نماذج منها

هي نسخة فريدة محفوظة في مكتبة علي أميري بإسطنبول،ضمن مجموع، برقم: (٤٣٦٨)، وهذا المخطوط هو الرسالة الأولى من هذا المجموع.

تقع الرسالة في (٩) ورقات، ومسطرتها (٢١) سطرا، وفي كل سطر (١١) كلمة تقريبا.مكتوبة بخط النسخ، وهي نسخة مقابلة ومصححة، وعليها بعض التعليقات والتصحيحات في الهوامش.

وقد كتب هذه النسخة: حسن بن مراد، وانتهى من نسخها في الثامن من جماد الأول، سنة (٩٩٧هـ).

---

(١)ينظر: (ص١٨) من قسم التحقيق.

لبسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي أنزل القرآن المجيد بلغة الضاد وفصاحة الألفاظ والمعاني وقدره بتصحيح الألفاظ وإقامة حروفه بالمخارج والصفات وسهل تلاوته بأفضل الترتيل والصلاة والسلام على من نزل عليه فجعله البلاغ المبين وأنزل عليه أحسن الكتب وأبينها وعلى سيدنا محمد الذي أنزل عليه من ربه نوره وعلى آله وصحابه الذين تلقوه بتوقير وتعظيم وتلقوه بالقبول والتسليم أما بعد فيقول العبد الفقير الضعيف المعترف بالعجز والتقصير محمد بن صادق المغنيساوي عفا الله عنه وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين لما رأيت الأكثرين من قراء الزمان يتلفظون ببعض الحروف بغير مطابق لقواعد التجويد القرآن وكان أكثر تلفظهم بالحروف المركبات وتغيير المتوسطة بالمشددة وبالعكس وهو كثير في جميع القراءات ورأيت بعضهم لا يشربون بركاكة الروم وعوجون لهم يحسنون لفظا وسمعهم يشربون بها ولكن لكاسلون ولا يتعلمون من المجودين الحاذقين ولا يجدون جدة حتى أن بعضهم تعلموا من مجود ولا يرضون بما صرفوا جهدهم إلى أن يرضوا أو يراجعوا مقاماتهم فاضطروا بأن اعملوا رياضة لستهم أهل الأداء وبعضهم يعرفون الحق ويباشرونه أهل ويصرون فلما رأيت حسدهم أو استكبارهم أو تكاسلهم وتعذرهم الأمر وتم الحق بركنيه فرأيت عظيما كتبت هذا المختصر إرشادا لمن يريد القراءة الفوز الأول وتذكيرا لمن يقرأ الفوز الثاني على قدر الوجه الفصيح بلا كسل ولا تعجز الفوز الثالث من التبصير وإراءة الخلو من تلكيا الفوز الرابع نهاية أن يتضرع ويلزم الناس تحسين كلامهم الجواد وأوردت جميع القواعد التجويدية مع التعرض على بيان التجويد وجوبه على من يقرأ القرآن من الأئمة المجيدين وعلى ذكر القواعد الدالة على اختلافات لئلا يعد من بين الألفاظ الردية وبنيت على أربعة فصول والله أسأل أن يجعله من أخلص الأعمال وأوصل فوز الآمال إنه من نظر إليه بعين الإنصاف ولم يرض إلا بالحق من نظر بعين العناد والتعصب والسرف

الفصل

الفصل الأول في بيان التجويد قال الشيخ الإمام العلامة المحقق المدقق في كتابه المسمى بكتاب النشر التجويد مصدر من جود يجود تجويدا والاسم منه الجود وهو الإتيان بالقراءة مجودة فلان يجود القرآن أي يأتي بقراءته جيدة وقال غيره هو إعطاء الحرف حقه ومستحقه وقال آخرون هو النهاية في التحسين الذي يمكن للقارئ من غير تكلف ولا صنعة وهذا لا يكون إلا بإخراج الحروف من مخارجها وإعطائها حقها واستحقاقها من ترقيق المرقق وتفخيم المفخم وغير ذلك من الصفات والإظهار والإدغام والإخفاء والإقلاب والمدات وقال الشيخ في مقدمته هو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحق وسنة في كل حرف في كلمة والحفظ في تلفظه من كسر شيء مما يكمل به اللفظ في النطق بلا تعسف قال الشيخ رحمه الله في النشر وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها على مراتبها وردها إلى مخارجها وأصولها والمحافظة على لفظها الصحيح وتلطيف النطق به على حال صيغته وكما ينبغي من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف وقيل حاصل الكلام أن تؤتي كل حرف حقه من غير زيادة ولا نقصان بالمحافظة وذلك بحصول ذكر ما بالتلفظ من غير تكلف وقال الشيخ في النشر حسبما وقع سبب الطبع نهاية التجويد وصول غاية التصحيح والتشديد مثل رياضة الناشئ وتكرار على لفظ المتلقن من فم المحسن والتمرن على تجويد حروف الكلام به كيف يلفظ بالكلام تلقيا من أفواه المشايخ وقال الشيخ في النشر وقد أجمع القراء على وجوب تصحيح القرآن لأن تصحيح كل حرف من كلمة المختص به تصحيحا يميزه عن مقاربه وتوفية كل حرف صفة المزيلة توفيته تخرجه عن مجانسه جهل لسانه وأداه الراوي عن شيخه كما يصير إليه فطبعا وسليقة الفصل الثاني في بيان وجوب التجويد قال العلماء تجويد القرآن واجب لأن كل حرف من القرآن قال الشيخ في مقدمته ولم

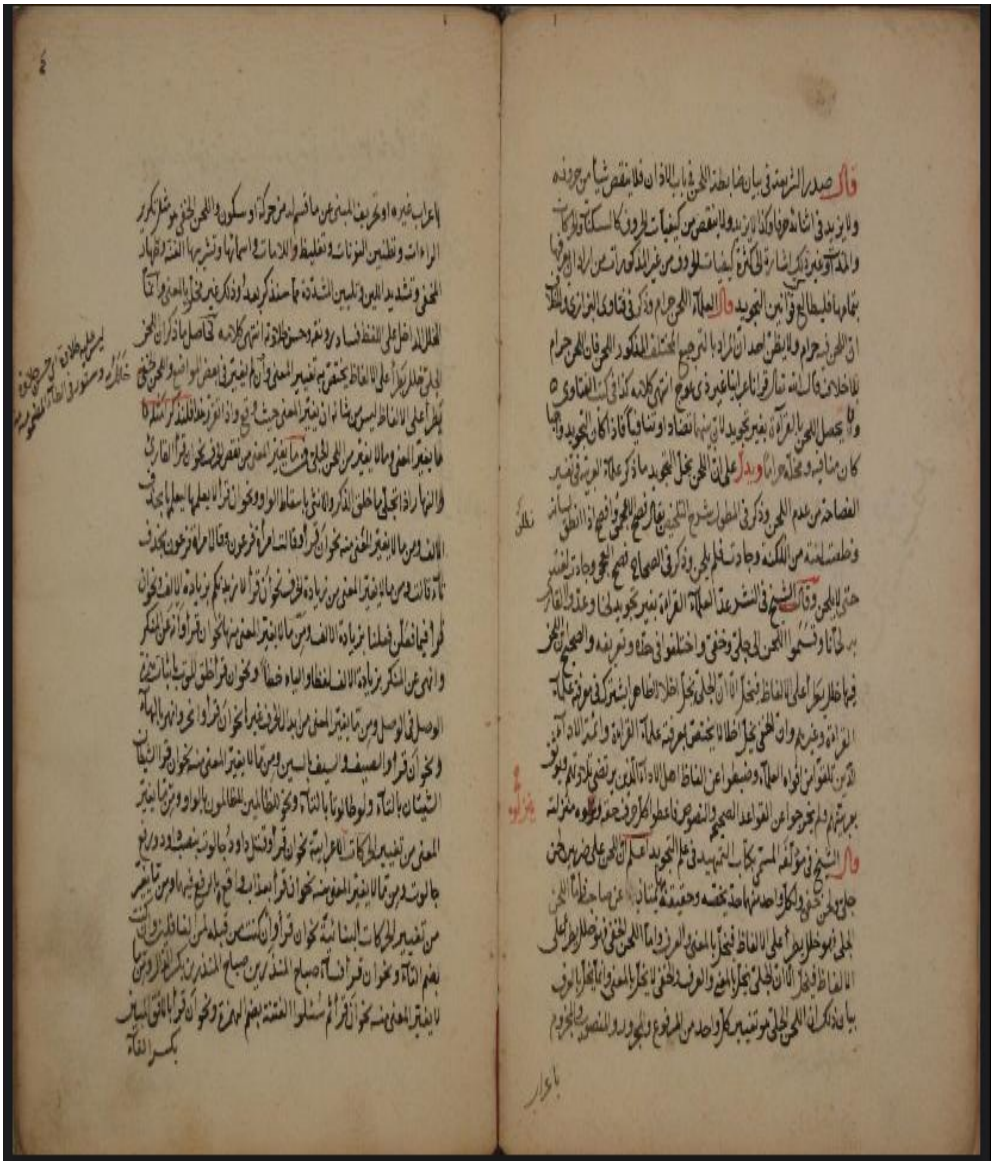

القسم الثاني

قسم التحقيق، ويتضمن تحقيق النصّ من أوله إلى آخره

رسالة المرحوم والمغفور له مولانا صادق خواجة المغنيساوي من التجويد، وهذه رسالة لطيفة جامعة من لطائف هذا الفنّ لله درّه، لقد أحسن في تحريره وتدقيقه، والنهي عن منكرات قراء الزمان عمومًا وخصوصًا في بلاد الروم، ومن أمعن النظر فيها وأنصف فقد أدّى حقّ القراءة، ولقد لاقيت من تلاميذه مولانا نجشي خليفة الخطيب، ومولانا خليل إمام سلطان مراد خان، وشيخ القراء في المدينة المرقومة، وقرأت منهما المقدمة الجزرية، والقصيدة الشاطبية مع شرحها كنز المعاني لمولانا جعبري-رحمة الله تعالى عليهم- حرره (٦٩١هـ) عفى عنه.

الحمد لله الذي أنزل القرآن المعجز ببلاغة معناه وفصاحة لفظه، وأمر قارئه بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه بما أمر بقوله: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾[المزمل:٤] أفضل رسله، والصلاة والسلام على من نَزّل عليه فعجَّز البلغاء عن أن يأتوا بسورة من مثله، سيدنا محمدٍ الذي علّمه كما أنزل عليه من ربّه، وعلى آله وأصحابه الذين تلقّوه بترتيله وتصحيحه.

أما بعد:

فيقول العبد المفتقر الضعيف صادق بن يوسف _رحمهما الله_ الرؤوف اللطيف-: لما رأيت الأكثرين من قرَّاء الزمان يتلفَّظون ببعض الحروف غير مطابق لقواعد تجويد القرآن، وكان أكثر غلَطِهم تغليظ الحروف المرقّقات، وتغيير الفتح المتوسّط باستعمال الفتح الشديد، وهو مكروه في جميع القراءات، ورأيت بعضهم لا يشعرون بركاكة حالهم، ويزعمون أنهم يحسنون لفظًا، وبعضهم يشعرون بها، ولكن يتكاسلون ولا يتعلّمون من المجوِّد الحاذق، ولا يجدون

جدّا حسنًا، وبعضهم تعلّموا من المجوِّد ولا يراعون بما صرفوا هِمَمَهم إلى أن يرفعوا صوتًا ويراعوا مقامًا، وبما ضيَّقوا بأن أهملوا رياضة ألسنتهم إهمالًا، وبعضهم يعرفون الحقّ ويعاندون أهله ويصوّبون غلطاتهم حسدًا واستكبارًا، ولا يتفكَّرون أنهم بردِّهم الحقّ يرتكبون أمرًا عظيمًا.

كتبت هذا المختصر إيقاظًا من نومة الغفلة الفريق الأول، وتحريضًا الفريق الثاني على تعلّم الوجه الفصيح بلا كسل، وتحذيرًا الفريق الثالث من التغيير وإيراد الخلل، وتبكيتًا الفريق الرابع رجاء أن ينصفوا، ولا يزعم الناس صحيحًا سقيم العمل.

ولم أورد فيه جميع القواعد التّجويديّة، بل اقتصرت على بيان التجويد ووجوبه على من يقرأ القرآن من الأمة المحمدية، وعلى ذكر القواعد الدالَّة على الغلطات الشائعة من بين الألفاظ الرديئة.

ورتبته على أربعة فصول؛ ليسهل أخذ المعنى والوصول، فرحم الله من نظر إليه بعين الإنصاف والرضا، وأصلح بال من نظر بعين العناد والتعصّب والمراء[1] [٢/ أ]

(١) ويبدو حرص مؤلفي الكتاب على الإفادة من أبيات المقدمة في بناء موضوعات الكتاب، وفي الاستشهاد بها في فصلين، وباقي الفصول لم يرد فيها أيّ بيت من أبيات المقدمة.

الفصل الأول

في بيان التجويد

قال الشيخ الإمام العالم العلامة محمد بن الجزري[1] في كتابه المسمى بكتاب النشر: "التجويد مصدر من جوّد يجوّد تجويدًا، والاسم منه الجودة ضد الرداءة[2]، يقال: جوّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيدًا[3] وقال: فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مجوّدة الألفاظ بريئة من الرداءة في النطق، ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين"[4].

أقول: وهذا إنما يكون بإخراج الحروف من مخارجها وإعطائها حقها ومستحقها من ترقيق المرقق، وتفخيم المفخم، وغيرهما من الصفات، والإظهار،والإدغام،والإخفاء، والإقلاب،

(١)هو أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي الشافعي، ولد سنة إحدى وخمسين وسبعمائة (٧٥١ه)، كان إماما في القراءات لا نظير له، حافظاً للحديث، (ت:٨٣٣ه)، بمنزله بمدينة شيراز في إيران عن عمر يناهز (٨٢) سنة –رحمهاللهتعالى– كان غزير الإنتاج في ميدان التأليف في أكثر من علم من العلوم الإسلامية، وإن كان علم القراءات والتجويد هو العلم الذي اشتهر به، من أهم مؤلفاته: المقدمة الجزرية، تحبير التيسير في القراءات العشر، غاية النهاية في طبقات القراء، التمهيد في علم التجويد، منجد المقرئين، ومرشد الطالبين، المنظومة الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر المرضية في منظومة طيبة النشر، ينظر: طبقات الحفاظ (ص٥٤٩)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٩١)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٤٧)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٩/ ٢٥٥)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢٠/ ٢٥٧).

(٢)شرح الفصيح (ص١٥٢).

(٣)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٠) وبه أشار ابن الجزري للتعريف اللغوي للتجويد، المحيط في اللغة (٢/ ١٣٠)، لسان العرب (٣/ ١٣٥).

(٤)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٠) وهو التعريف الاصطلاحي عند ابن الجزري.

والمدَّات.

وقال الشيخ في مقدمته[1]:

وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمْستَحَقّهَا

وَرَدُت كُلَّ حَرْفٍلأَصْلِهِ وَاللّفْظُ فِي نَظِيْرِه كَمِثْلِهِ

مُكمّلاً[2] مِنْ غَيْرَ مَا تَكَلَّفِ بِاللّطْفِ[3] في النَّطْقِ بِلاَ تَعَسُّفِ[4]

قال الشيخ -رحمه الله- في النشر: "وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها في مراتبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته وكمال هيئته من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف"[5].

أقول: حاصل الكلام أنّ قراءة القرآن بالتجويد قراءته بالفصاحة، ولا يحصل ذلك إلا بالتلقِّي من فم المحسن برياضة الألسن بلا تكلُّف.

وقال الشيخ في النشر: "ولا أعلم سببًا لبلوغ نهاية التجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل: رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقَّى من فم المحسِن، وأنت ترى

(١)منظومة المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، الأبيات من (٣١_ ٣٣).

(٢)"مكملا" بالفتح والكسر، قال على القارئ في المنح الفكرية، (ص١٢١)، بكسر الميم: أي حال كون اللافظ مكمل الصافات حقاً واستحقاقاً، أو بفتح الميم، أي: حال كون الملفوظ مكمل الأداء مخرجاً وصفة من غير تكلف.

(٣)اللطف: الرِّفْقُ، لسان العرب (١١/ ٢٢٨).

(٤)التَعسُّفُ: الجَوْرُ، وركوب الأمر، أو الطريق بلا تدبير ولا رؤية، المصدر السابق.

(٥)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٢).

تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ بها الكاتب بالرياضة وترقيق الأستاذ"[1].

وقال الشيخ في النشر: "أوّل ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كلّ حرف من مخرجه المختصّ به تصحيحًا يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كلّ حرفٍ صفة المعرفةتوفيةً تُخرِجه عن مجانِسه، يُعمِل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك عملًايصير ذلك له طبعًا وسليقة"[2].

الفصل الثاني

في بيان وجوب التجويد

قال العلماء: "تجويد القرآن واجب على كلِّ من يقرأ القرآن" [3].

قال الشيخ في مقدمته[4]: [٢/ ب]

(١)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٣).

(٢)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٤).

(٣) من الأدلة على ذلك ما ثبت عن موسى بن يزيد الكندي، قال: كان ابن مسعود يُقرئ رجلاً، فقرأ، (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) مرسلة، فقال ابن مسعود، ما هكذا أقرأنِيها النبي ﷺ فقال: (أقرأكها) يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أقرأنيها: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ)، فمدّها، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٣٧)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٥) من رواية الطبراني، وقال: "رجاله ثقات"، وينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة (ص٢٥٤)، نهاية القول المفيد (ص٧)، ولمراجعة أقوال الأئمة الأربعة في حكم قراءة القرآن مجوداً ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ١٠١)، كتاب الأم (١/ ١٠٩)، المجموع المهذب (٣/ ٣٤٧)، كشاف القناع عن متن الاقناع (١/ ٣٣٧).

(٤)منظومة المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، الأبيات من (٢٨:٢٧).

والأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لازِمُ مَنْ لَمْ يصححالقُرَآنَ آثِمُ

لأَنَّهُ بِهِ الإِلَهُ أَنْزَلاَ وَهَكَذَا عَنْهُ إِلَيْنَا وَصَلاَ

وقال الشارح[1]: "أخبر أنّ مراعاة قواعد التجويد والأخذ بذلك، أي: العمل به فرض[2] عين، لازمٌ لكلّ من قرأ القرآن، ثم أخبر أنّ من لم يصحِّح القرآن آثم؛ أي: من لم يُرَاعِ قواعد التجويد في قراءته عاصٍ آثمٌ بعصيانه، والآثم معاقب، فعلم أنّ ترك التجويد حرام" [3]، وقال الشارح: "ثم علّل كون القارئ آثمًا بترك التجويد، فقال: لأنه به الإله أنزلا"[4][5]، وقال الشارح: "فإذا كان القرآن عربيًا فينبغي أن يراعى فيه قواعد لغة العرب، من ترقيق المرقّق، وتفخيم المفخّم، وإدغام المدغم، وإظهار المظهر، وإخفاء المخفي، ومدّ الممدود، وقصر المقصور، وغير ذلك ممَّا هو لازمٌ لهم في كلامهم الذي سليقة لهم لا يحسنون غيره، فإذا لم يراع

(١) الشارح: هو أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل، المعروف بطاش كبرى زاده، من مشاهير الموسوعيين الأتراك، ولد في برصة، عام (٩٠١هـ)، ثم انتقل إلى أنقرة ثم استانبول، وتولى قضاء حلب (ت: ٩٦٨هـ). ينظر: الأعلام (١/ ٢٥٧).

(٢)واستعمل الشارح كلمة "فرض" في بيان معنى "حتم لازم"، والفرض والحتم مترادفان عند جمهور الأصول فلم يفرقوا بينهما. ينظر: الوجيز في أصول الفقه (ص٣٠).

(٣)شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبري زاده، بتصرف (ص١٠٦)، الحواشي المفهمة في شرح المقدمة (ص٦٣).

(٤)وقوله أنزلا: ووصلا: في البيت رقم (٢٨) من منظومة المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، فإنّ الألف فيهما للإطلاق، قال: الدائم الأزهري، وكان سائلاً يسأله: من أين يجب علينا التجويد؟ فوقع الجواب بقوله: لأنه به الإله أنزلا أي: أنّ الله تعالى أنزل القرآن بالتجويد. ينظر: الطرازات المعلمة في شرح المقدمة (ص١٢٩).

(٥)شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبرى زاده (ص١٠٧).

ذلك فكأنّه قرأ القرآن بغير لغة العرب، والقرآن ليس كذلك، فهو قارئ وليس بقارئ بل هاذٍ، وهم (الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً) [الكهف:١٠٤]، ومن الداخلين في قوله -عليه السلام-: "رب قارئٍ يقرأ القرآن والقرآن يلعنه"[١][٢].

وقال الشيخ في النشر: "ولا شك أنّ الأمة كما هم متعبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقّاة من أئمّة القراءة المتّصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية، التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسنٍ مأجور، ومسيءٍ آثم ومعذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي والنبطي القبيح، استغناء بنفسه واستبدادًا برأيه وحدْسِه واتكالًا على ما أَلِف من حفظه، واستكبارًا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصّر بلا شك وآثم بلا ريب وعاص بلا مرية" [٣]، قال رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-: "الدين النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"[٤]، أما من كان لايطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب فإنّ الله (لا يُكَلِّفُ

(١)نسب هذا الحديث الغزالي في كتابه: إحياء علوم الدين لأنس بن مالك، فقال "قال أنس بن مالك ربّ تالٍ للقرآن والقرآن يلعنه". إحياء علوم الدين (١/ ٢٧٤).

(٢)شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبرى زاده (ص١٠٧).

(٣)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٠).

(٤)أخرجه البخاري في صحيحه بدون لفظة: "وكتابه" (١/ ٢١)، ومسلم في صحيحه (١/ ٧٤) بلفظه، حديث: (٥٥)، والترمذي في جامعه (ص٣٢٤) حديث: (١٩٢٦)، والنسائي في سننه (ص٤٤١)، حديث: (٤٢٠٠).

اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا)[1]، قال الشيخ في النشر: "قال الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي[2][3] في كتابه الموضح في القراءات[4] في فصل التجويد منه [٣/ أ] بعد ذكر الترتيل والحدر ولزوم التجويد فيهما، قال: فإنَّ حسن الأداء فرض في القرآن، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حقَّ تلاوته صيانة للقرآن عن أن يجد اللحن والتغيير إليه سبيلًا"[5][6]، ودليل وجوب التجويد إنزال الله تعالى لهعلى الفصاحة، وهو معنى قول الشيخ في مقدّمته؛ لأنه به الإله أَنْزَلاَ[7]، والكتاب والسنّة.

أما الأول: فقد عُلَمِ بأنَّ القرآن أنزل على اصطلاح فصحاء العرب، وأنه معجزٌ ببلاغة معناه، وفصاحة لفظه، ومعلومٌ أنَّ جبريل -عليه السلام- أنزل القرآن بالوجه الفصيح لا بالوجه القبيح، فوجب أن يُقرأ كما أُنزل، وقد عُلِمَ أنّ التجويد قراءة القرآن بالفصاحة.

(١)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٠) وما بعدها.

(٢)هو أبو عبد الله، نصر بن علي بن محمد، يعرف بابن أبي مريم فخر الدين أبو عبد الله، الشيرازي الفارسي (ت:٥٦٥ه) من مصنفاته: الموضح في وجوه القراءات وعللها. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٣٣٧).

(٣)وكان ابن الجزري -رحمهالله- قدنقلكلامالشيرازيفيكتابه "النشر في القراءات العشر" ثم قال: "وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب، والمذهب الثاني هو الصحيح، بل الصواب على ما قدمناه. ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٢).

(٤) الصواب: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ولعلّه ذكره اختصاراً.

(٥) الموضح في وجوه القراءات وعللها (ص١٥٦).

(٦)النشر في القراءات العشر (١/ ٢١١).

(٧) منظومة المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه، البيت (٢٨).

وأما الكتاب فقوله -تعالى-: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾[المزمل:٤].

وقال الشيخ في النشر: "وجاء عن عليّ -رضي الله عنه- أنه سئل عن قوله -تعالى-: (وَرَتِّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً) [المزمل: ٤] وقال: "الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف"(١)، وقال القاضي البيضاوي: في تفسير هذه الآية: "اقرأه على تؤدة وتبيين حروف" (٢)، وقال شارح مقدّمة الشيخ: "وروى مقسم(٣) عن ابن عباس، أي: يبيّنه تبيُّناً" (٤) فتقول: كمال التبيين إنَّما يحصل بإخراج كلّ حرف من مخرجه المختصّ به، وتوفية كلِّ حرف صفته المعروفة.

وأمَّا السنة: فتعليم الرسول ﷺ القرآن أصحابه على التجويد، فأخذه التابعون عن الصحابة، وتلقته أئمة القراءة من الصحابة والتابعين والرواة عن القراء هكذا خلفٌ عن سلف، وهذا معنى قول الشيخ في مقدّمته: وهكذا عنْهُ إلَيْنَا وَصَلاَ

(١) أورده ابن الجزري في عدة مواضع من كتبه، منها كتاب: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٠٩)، وأثر علي ﷺ ذكره ابن الجزري كذلك في كتابه النشر في موضعين: الموضع الأول: في بيان معنى الترتيل (١/ ٢٠٩) وهو قوله: "وجاء عن علي أنه سئل عن قوله تعالى: (وَرَتِّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً)، فقال: "الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف"، والموضع الثاني: في أول باب الوقف (١/ ٢٢٥) وهو قوله: " ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته، كما قدمنا عن علي بن أبي طالب قوله: الترتيل معرفة الوقوف، وتجويد الحروف"، ولم نقف له على إسناد ولا عزو إلى من أخرجه، ذكره أبو القاسم الهذلي (ت٤٦٥ه)، في كتاب: الوقف والابتداء (ص٣٧٧).

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ٢٥٥).

(٣) هو أبو القاسم بن حارثة بن قثيرة الكندي، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس للزومه له، (ت١٢١هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٦١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٤٥٥).

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن (٢٣/ ٦٨١).

الفصل الثالث

في بيان اللحن

اللحن: الخطأ[1]، وهو في الأصل: الإمالة[2]، والتعويج[3]، قاله الجاربردي[4] في شرحه لشافية ابن الحاجب.

قال صاحب الكشاف: اللحن أن تلحن بكلامك، أي: تميله إلى نحو من الإنحاء؛ ليفطن له صاحبك كالتعريض[5]والتورية قال[6]:

وَلَقْد لَحَنتُ لَكُمْ لِكى مَا تَفقَهوا واللحنُ يَفْهَمُهُ ذَوو الأَلْبَاب

(١) اللحن: -بسكون الخاء-: مصدر لحن يلحن لحناً، وهو واحد الألحان واللحون، ومعناه التطريب والتغريد، يقال: هو ألحن الناس إذا كان أحسنهم قراءة وغناء، واللحن أيضاً الخطأ في الإعراب، ولحن في كلامه إذا مال به عن وجه الصواب، ويقال: فلان لحان ولحانة ولحنة، والتلحين: التخطئة. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب للسراج، (ص٢٢٠).

(٢) سيأتي تعريف الإمالة فيما بعد إن شاء الله تعالى.

(٣) التعويج من معاني الإمالة لغة، تقول: أملت الرمح؛ أي: عوجته: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (٦/ ٢١٩٣).

(٤) هو أبو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي، فقيه شافعي، اشتهر وتوفى في تبريز، له: شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، وشرح شافية ابن الحاجب، (ت:٧٤٦ه)، الأعلام (١/ ١١١).

(٥) التعريض: الإيماء والتلويح من غير كشف ولا تبين. غريب القرآن (ص٣٣١)، والصريح: خلاف التعريف، ويوم مصرح: أي ليس فيه سحاب. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (١/ ٣٨٢)، والمعاريض: جمع معراض، من التعريض، وهو خلاف التصريح من القول، يقال: عرفت ذلك في معراض كلامه ومعرض كلامه. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢١٢).

(٦) البيت لأبي المسيب الشاعر عبد الله بن مجيب. الشعر والشعراء (ص٧٠٥)، الخزانة (٣/ ٦٦٧).

وقيل للمخطئ: لاحِن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب إلى الخطأ انتهى كلامه[1].

فاللحن في القرآن: أن يقرأ القارئ بوجه يخلُّ بالفصاحة، ويورث القباحة، كنقص الحرف من الكلمة وزيادتها فيها، وإبدالها غيرها، وتغييرات كيفيَّات الحروف من الحركات والسكنات، وغير ذلك من صفات الحروف، وكالتفخيم، والترقيق، وغيرهما،وكالإدغام، والإخفاء. [٣/ ب]

قال صدر الشريعة[2] في بيان ضابط اللحن في باب الأذان: فلا ينقص شيئًا من حروفه، ولا يزيد في أثنائه حرفًا، وكذا لا يزيد ولا ينقص من كيفيّات الحروف، كالسكَنات، والحركات، والمدّات، وغير ذلك[3]، إشارة إلى كثرة كيفيَّات الحروف من غير المذكورات، من أراد أن يعرفها بتمامها فليطالع قوانين التجويد.

قال العلماء: اللحن حرام[4]، وذكر في "فتاوى البزَّازية"[5]، والخلاف أنّ اللحن فيه حرام، ولا

(١) شرح شافية، ابن الحاجب للاستراباذي (٤/ ١٧٩)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٣٢٧).

(٢) هو صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن عمر بن عبيد الله بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي، صاحب شرح الوقاية، التنقيح وشرحه التوضيح في أصول الفقه (ت: ٧٤٧ه). الأعلام (٤/ ١٩٧).

(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (ص٩٠).

(٤) اللحن حرام على العالم العامد القادر مطلقاً، حاشيتا قليوبي وعميرة (١/ ٢٦٥)، حاشية الجمل (١/ ٥٢٧)، نهاية الزين (ص١٢٨).

(٥) هو ابن البزازي محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي البيريقيني الخوارزمي، ففيه حنفي، أصله من (كردر) بجهات خوارزم، من كتبه الجامع الوجيز، فتاوى في فقه الحنفية، (ت:٨٢٧ه). الأعلام (٧/ ٥٤).

يظنّ أحد أنّ المراد بالترجيع المختلف المذكور اللحن، فإنّ اللحن حرام بلا خلاف، قال -تعالى-: (قُرآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ) [1][الزمر:٢٨] انتهى كلامه. كذا في كتب الفتاوى، ولا يحصل اللحن بالقراءة بغير تجويد؛ لأنّ بينهما تضادًا وتنافيًا، فإذا كان التجويد واجبًا كان منافيه ومخلّه حرامًا، ويدلّ على أنّ اللحن يخلّ التجويد، ما ذكر علماء العربية في تفسير الفصاحة من عدم اللحن، وذكر في "المطول شرح التلخيص" يقال: فصح الأعجمي وأفصح، إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللُّكنة وجادت فلم يلحَن[2]، وذكر في "الصحاح" فصح العجمي وجادت لغته حتى لا يلحن[3]، وقال الشيخ في النشر: عدّ العلماء القراءة بغير تجويد لحنًا، وعدُّوا القارئ به لحّانًا، وقسموا اللحن إلى جليّ وخفيّ، واختلفوا في حدّه وتعريفه، والصحيح أنّ اللحن فيها خللٌ يطرأ على الألفاظ فيخلّ، إلا أنّ الجلي يخلّ إخلالًا ظاهرًا يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، وأنّ الخفيّ يخلّ إخلالًا يختصّ بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقّوا من أفواه العلماء، وضبطوا عن ألفاظ أهل الأداء، الذين يرتضي تلاوتهم، ويُوثَقُ بعربيتهم، ولم يخرجوا عن القواعد الصحيحة والنصوص، فأعطوا كل حرف حقه، وينزلوه منزلته[4].

قال الشيخ في مؤلَّفِه المسمّـــــى بكتاب" التمهيد في علم التجويد": اعلم أنّ اللحن على

(١) لم أقف: عليه في المصدر المشار إليه، ووقفت عليه في الفتاوى الهندية (٥/ ٣١٧).

(٢) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم. (ص١٣٨).

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (١/ ٣٩١).

(٤) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١١).

ضربين، لحن جليّ، ولحن خفيّ، ولكلّ واحد منهما حدّ يخصّه وحقيقة يمتاز بها عن صاحبه، فأما اللحن الجلي، فهو: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف، وأما اللحن الخفي، فهو: خلل يطرأ على الألفاظ فيخلّ؛ إلا أن الجليّ يخلّ بالمعنى والعرف،والخفي لا يخلّ بالمعنى وإنّما يخل بالعرف، بيان ذلك أنّ اللحن الجليَّ، هو: تغيير كل واحد من المرفوع والمجرور والمنصوب والمجزوم [٤/أ] بإعراب غيره، أو تحريف المبنى عن ما قُسِم له من حركة أو سكون، واللحن الخفي، هو: مثل تكرير الراءات وتطنين النونات، وتغليظ اللامات، وأسمائها، وتشريبها الغنّة، وإظهار المخفي، وتشديد الليّن، وتليين المشدَّدة، ممّا سنذكربعدُ، وذلك غير مخلّ بالمعنى، وإنَّما الخلل الداخل على اللفظ فساد رونقه وحسن طلاوته[1]انتهى كلامه.

فحاصل ما ذكر: أنّ اللحن الجليّ: خلل يطرأ على الألفاظ، يختص به تغيير المعنى، وإن لم يغيّر في بعض المواضع، واللحن الخفي: خلل يطرأ على الألفاظ، ليس من شأنه أن يغيّر المعنى حيث وقع، وإذا تقرّر هذا فلنذكر أمثلة ما يغيّر المعنى، وما لا يغيّر من اللحن الجليّ.

فمما يغيّر المعنى من نقص الحرف، نحو: إن قرأ القارئ: ﴿ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾، [الليل: ٢-٣] بإسقاط الواو، ونحو إن قرأ: ﴿ لَا يَعْلَمُهَآ ﴾[الأنعام:٥٩](ليعلمها) بحذف الألف.

ومما لا يغيّر المعنى منه، نحو: إن قرأ: ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾[القصص:٩]،(وقال امرأة

(١) التمهيد في علم التجويد. (ص٦٢-٦٣).

فرعون) بحذف تاء (وقالت).ومما لا يغير المعنى من زيادة الحرف، نحو: إن قرأ: ﴿ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[إبراهيم:٧] بزيادة الألف، ونحو إن قرأ: ﴿ فِيمَا فَعَلْنَ ﴾[البقرة:٢٣٤] بزيادة الألف.

ومما لا يغيّر المعنى منها، نحو: إن قرأ: ﴿ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾[لقمان: ١٧](وأنهى عن المنكر) بزيادة الألف لفظًا والياء خطًا، ونحو إن قرأ :﴿ خَلَقَ ٱلْمَوْتَ ﴾[الملك:٢] بإثبات همزة الوصل في الوصل.

ومما يغير المعنى من إبدال الحرف غيرها، نحو: إن قرأ:﴿ وَٱنْحَرْ ﴾[الكوثر:٢](وانهر) بالهاء، ونحو إن قرأ:﴿ وَٱلصَّيْفِ ﴾[قريش:٢](والسيف) بالسين.

ومما لا يغير المعنى منه، نحو: إن قرأ:﴿ ٱلشَّيْطَنُ ﴾[البقرة:٣٦](الشيتان) بالتاء، ﴿ وَلُوطًا ﴾[الأنعام: ٨٦]،(ولوتا) بالتاء، ونحو: ﴿ لِلظَّٰلِمِينَ ﴾[البقرة:٢٧٠](للظالمون) بالواو.

ومما يغير المعنى من تغيير الحركات الإعرابية، نحو: إن قرأ: ﴿ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ﴾[البقرة:٢٥١] بنصب (داود) ورفع(جالوت).

ومما لا يغيرّ المعنى، نحو: إن قرأ:﴿ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾[المعارج:١] بالرفع فيهما.

ومما يغير من تغيير الحركات البنائية، نحو: إن قرأ: ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾[يوسف:٣]،(وإن كنت) بضم التاء، ونحو إن قرأ: ﴿ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾[الصافات:١٧٧]، (صباح المنذرين) بكسر الذال.

ومما لا يغيّر المعنى منه، نحو: إن قرأ: ﴿ ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ ﴾[الأحزاب:١٤] بضم الهمزة، ونحو إن قرأ: ﴿ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴾[التكوير:٢٣] بكسر الفاء. [٤/ب]

ومما يغيّر المعنيمن تغيير السَّكَنَات الإعرابية، نحو: إن قرأ: ﴿ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾[الأنفال:٧٠]، برفع الميم؛ إذ بالرفع تكون الميم نافية، كقوله تعالى: ﴿ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا ﴾[القصص:١٩]، وكقوله تعالى: ﴿ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾[فاطر:٤٠]، وبالجزم تكون شرطية وأصل ميم (إِنْ يَعْلَمْ) جزم على الشرط حركت بالكسر لالتقاء الساكنين.

ومما لا يغير المعنى منه، نحو: إن قرأ: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم ﴾[العلق:١٤] بالرفع. **ومما يغير المعنى من تغيير السكنات البنائية**، نحو: إن قرأ: ﴿ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴾[النبأ:١٣] بفتح اللام.

ومما لا يغير المعنى منه، نحو: إن قرأ:﴿ تَذْكِرَةً ﴾[طه:٣] بفتح الذال. وليس من تغيير الإدغام، والإخفاء، والإظهار، والإقلاب، والتفخيم، والترقيق، غير المؤدّين إلى الإبدال، وغيرهما من صفات الحروف الواجبات في مواضعها قراءة، ولغة.

ومن ترك المد الفرعي اللازم والواجب ما بقِيَ يغير المعنى، لكن تغيير هذه المذكورات يخلّ الفصاحة، ويورث القباحة، ولا قائل بعدم فصاحة القرآن من أهل الإيمان؛ ولأجل هذا حرّمت هذه التغييرات، ويشاهد قباحة تفخيم الحروف المستفلة من تفخيم المستفلة التي اعتاد بترقيقها، نحو حروف:﴿ تَبَّتْ ﴾[المسد:١]، و﴿ لَلَبِثَ ﴾[الصافات:١٤٤]، و﴿ أَلَهُمْ ﴾[الأعراف:١٩٥]، و﴿ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ ﴾[الأعراف:٤٠]، وعدم مشاهدة البعض قباحة تفخيم بعض المستفلة، كتفخيم الميم من نحو :﴿ مُخْمَصَةٍ ﴾[المائدة:٣]،

و﴿ مَلِكِ ﴾[الفاتحة:٤]، والتاء من نحو ﴿ تَخْتَصِمُونَ ﴾[الزمر:٣١]

حاصل من أن يكون مأنُوسًا بالتفخيم، وكذلك يشاهد قباحة تغيير جموع هذه المذكورات أهل الفصاحة، ولذلك ذكر علماء العربية في فنّ التصريف مخارج الحروف والصفات، وسائر ما يجب عند أهل الفصاحة، من نحو الإدغام، والإخفاء، والإظهار، والإقلاب.

الفصل الرابع

في بيان الغلطات الشّائعة من بين الألفاظ الرديئةوإيراد قانون صحيح وميزان مستقيم

قال الشيخ في "النشر": فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدهموفيا حقه، فليُعمِل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة لا يحسنها مركبة، بحسب ما يجاورها من مجانس، ومقارب، وقوي، وضعيف، ومفخم، ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويقلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب [٥/ أ] فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب(١).

فحاصل ما ذكر الشيخ: أنّ القارئ لا يكون مجوّدا إلاّ بأن يصحّح تلفُّظ الحروف مركبة، كما يصحّح تلفظها مفردة، فلو كان الحرف من المستفلة يجب عليه أن يرققها مركبة كترقيقها مفردة فلا فرق بينهما، مثلاً: يجب عليه أن يرقق ميم ﴿ مَخْمَصَةٍ ﴾[المائدة:٣]، و﴿ مَطْلِعَ ﴾[الكهف:٩٠]، كترقيق ميم ﴿ مَثَلًا ﴾[البقرة:٢٦]، و﴿ مَلَأٌ ﴾[هود:٣٨]، من

(١) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٤-٢١٥).

غير فرق بينهما، وكذا ترقيق سائر الحروف المستفلة، ولو كانت من مستعلية، يجب عليه التطبيق بين تفخيمها مركبة، وتفخيمها مفردة، مثلاً: يجب عليه أن يفخّم قاف كتفخيم قاف ﴿ وَقَضْبًا ﴾[عبس:٢٨]، وقال الشيخ عقيب قوله هذا: وسنورد من ذلك ما هو كاف إن شاء الله تعالى بعد قاعدة نذكرها، وهي: أنّ أصل الخلل الوارد على ألسنة القّراء في هذه البلاد وما التحق بها، هو: إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريقة أَلِفَتْها الطِّباعات، تلقيت من العجم، واعتادتها النبَطُ واكتسبها بعض العرب، حيث لم يوقفوا على الصواب ممن يرجع إلى علمه، ويوثَقُ بفضله وفهمه[1]، وقوله: "في هذه البلاد": أراد به بلدة الروم بدلالة تأليفه النشر في بلاد بروسة[2]، وقد صرّح به في آخره[3]، وقوله: وما التحق بها أراد بلاد سائر الأعجام، فحاصل معنى قول الشيخ هذا: أن الخلل حاصل في ألسنة قراء بلاد الروم وبلاد سائر الأعاجم وفي ألسنة بعض قراء العرب بسبب استعمالهم التفخيمات والتغليظات على طريقة أَلفَتها طباعهم.

وأنّ هذه الطريقة تلقيت من الأعاجم واعتادتها النبط، وهم قوم ينزلون بالبطائح بين

(١) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٥).

(٢) وهي مدينة تاريخية مهمة تعود إلى العصور القديمة قيل أنها أنشأت في القرن الثاني قبل الميلاد، تعرف في المصادر القديمة باسم بروسا، فتحها العثمانيون في عهد أورخان بن عثمان واتخذوها عاصمة لدولتهم، تقع في منطقة مرمرة بتركيا، بُرْصَة، خليل إينالجك، موسوعة وقف الديانة التركي (٦/ ٤٤٥-٤٤٩) اسطنبول (١٩٩٢).

(٣) حيث قال رحمه قال: " وهذا آخر ما قدر الله جمعه وتأليفه من كتاب "النشر"، وابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وسبعمائة بمدينة برصة وفرغت منه في ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة، بعد ثلاثين سنة من تأليفه، كتاب التمهيد (٢/ ٤٦٩).

العراقيْن[1]، واكتسبها بعض العرب، وأنّ هذا الخلل صدر عنهم من حيث إنهم لم يتعلموا الصواب من الأستاذ الحاذق، وقد تبين من كلام الشيخ أنّ أكثر غلطات قراء الزمان في تفخيم الحروف المرققات[2]، وقال رحمه الله:" وإذا انتهى الحال إلى هذا فلابد من قانون صحيح يرجع إليه، وميزان مستقيم يعوّل عليه، نوضّحه مستوفياًإن شاء الله في أبواب الإمالة والترقيق[3]

ونشير إلى مهمة هنا: أراد رحمه الله أن يبين قوانين صحيحة، ويضع موازين مستقيمة يعرف بها مقادير الترقيق، ويتميز بها الإفراط والتفريط فشرع في بيان قوانين مهمة، وقال: فاعلم أنّ الحروف المستفلة كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى[٥/ ب] بعد فتحة أو ضمة إجماعاً، أو بعض حروف الإطباق في بعض الروايات، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الأحوال، كما سيأتي تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله تعالى[4].

أراد رحمه الله أنّ هذه المستثنيات من المستفلة كله مرقق، قال رحمه الله: الحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال[5].

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (٣/ ١١٦٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٥).

(٣) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٥).

(٤) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٥).

(٥) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٥).

أقول: سواء كانت متحركة أو ساكنة، جاورت مستفلة أو غيرها.

وقال: وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً[1].

أفرد رحمه الله الألف بالذكر وهو من المستفلة؛ لتبعيتها ما قبلها في الترقيق والتفخيم، وإنما تبعت ما قبلها لعدم استقلالها، لاحتياجها أبدا إلى حرف مفتوح قبلها، فإذا وقع قبلها حرف مرقق ترقق ترقيقا موافقا لترقيق فتحة ما قبلها، أي: من غير أن تعوّج إلى جانب التفخيم، ولا إلى جانب الياء، وهذا هو المراد بالفتح المتوسط المذكور في باب الإمالة، وإذا وقع قبلها حرف مفخم تفخيما موافقا لتفخيم فتحة ما قبلها[2].

مثال الألفات الواقعة بعد المستفلة كـــــ: ﴿ مَٰلِكِ ﴾[الفاتحة:٤]، و﴿ ءَامَنَ ﴾[البقرة:١٣]، ﴿ وَءَاتَى ﴾[البقرة:١٧٧]، ﴿ وَبَالَ ﴾[المائدة:٩٥]، ﴿ وَتَابَ ﴾[المجادلة:١٣]، ﴿ جَآءَ ﴾[النساء:٤٣].

ومن أراد أن يعرف مرتبة ترقيق الألف الواقعة بعد المستفلة فليتلفظ بميم

(١) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٥).

(٢) شيوع فكرة أن الألف مرققة، سواء وقعت بعد حرف استعلاء أو بعد حرف استفال، وهو مذهب أخذ به إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت٧٣٢هـ)، وسار عليه أبو بكر بن الجندي، (ت:٧٦٩هـ)، شيخ ابن الجزري، فأثبت ذلك ابن الجزري في كتاب "التمهيد" لكنه تراجع عن ذلك بعد رسوخه في العلم، فذكر في كتابه النشر ما أثبته في التمهيد، ويدل على اجتهاده واتباعه الدليل، وإن خالف فيه شيوخه الذين أخذ عنهم، وقلدهم في مذهبهم حيناً من الدهر. النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٥-٢١٦). وقال القاري معلقاً على هذه المسألة: والحاصل أنّ الصحيح بل الصواب هو الذي مشى عليه الناظم، أي: ابن الجزري في النشر. المنح الفكرية (ص١٣٦).

﴿ مَثَلًا ﴾[البقرة:٢٦] و﴿ مَلَأٌ ﴾[هود:٣٨]، وهمزة ﴿ وَأَجَلٌ ﴾[الأنعام:٢]، وبـــــاء﴿ بَشَرًا ﴾[هود:٢٧]، وتاء ﴿ نَوَلَّوْاْ ﴾[البقرة:١٣٧]، وجيـــــــــــــم ﴿ جَسَدًا ﴾[الأعراف:١٤٨]، وليشبع فتحها على حال ترقيقها فيتولد منه الألف فليرققها موافقة لترقيق فتحة ما قبلها مستقيمة من غير تعويج، وسيفهم منه حد ترقيق ألف (مَالِكِ)، و(أَمَنَّا)، (وَأَتَى)، و(وَبَالَ)، و(تَابَ)، و(جَاءَ)، وكذا حال ترقيق الألفات الواقعة بعد سائر الحروف المرققات.

ومن استعمل هذا الميزان من صاحبي الذوق السليم والطبع المستقيم يتخلص من الإفراط والتفريط، ويتبين عنده أهل الغلط وأهل التجويد.

ورأيت بعض أهل الغلط يرققون ميم (مَالِكِ)، ويفخمون ألفها، ويتبعون أصلها، أي: ما قبلها وهم قليلون، وغلطهم من جهة واحدة، وهي من جهة تفخيم ألفها، ورأيت بعضهم يفخمونها من ألفها وهم الأكثرون، وغلطهم من جهتين: تفخيم الألف، وتفخيم ما قبلها، ومثال الألفات الواقعة بعد المستعلية نحو:﴿ قَالَ ﴾[البقرة:٣٠]، و﴿ طَالَ ﴾[الأنبياء:٤٤].

وخطَّأ الشيخ في النشر من لا يفرّق بين ألف (قال)، و(حال)، وقال: والدليل على غلظ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف(قَالَ) و﴿ وَحَالَ ﴾[(١)هود:٤٣]، وقال: "والدليل على غِلَظِ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين الألف (قال) و (حال)[(٢)] [٦/ ب] حالة التجويدفي فرق ألف (قال)، و(حال)، ومعلوم أنّ الفرق لا يحصل إلا بتفخيم ألف (قَالَ)، وترقيق ألف (حَالَ)، فكثير من

(١) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٦).

(٢) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٦).

قرّاء الزمان يتلفظون ألف (حَالَ) مفخّما، كألف (قَالَ)، وبعضهم يتلفظون ألف (قَالَ) مرققا كألف (حَالَ)، وكلاهما مخالفان للقاعدة.

وقال الشيخ رحمه اللهبعد بيان تبعية الألف ما قبله ترقيقا وتفخيما: وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذيرمما يفعله بعض العَجَم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، ويريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه.

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: إذا كان الألف تفخم بعد الحروف المفخمة، فلم أطلق بعض الأئمة ترقيقها ولم يعتدوا ترقيقها بترقيق ما قبلها؟

فأجاب بقوله: فإنما يريدون التحذير بما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، ويريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه[1].

وقد غلط بعض أهل التفخيم في استخراج معنى هذا القول، وزعم أن حد ترقيق الألف الواقعة بعد الحروف المرققة ألا يجعل الألف كالواو، وقال: ما دام الألف لا تجعل كالواو فهو ترقيق كما تلفظ أكثر قراء الزمان بألف نحو مالك، وما تحت هذه المرتبة من ترقيق الألف إفراط في الترقيق، وهذا غلط فاسد من وجوه:

الأول: إلى انتهاء الغاية يلزمه ابتداء الغاية، فإذا كان انتهاء تفخيم الألف الممنوع التصيير كالواو، يلزم أن يكون ابتداء تفخيمها الممنوع ما دون التصيير كالواو، فلزم أن يكون مرتبة ترقيقها ما دون التصيير كالواو.

(١) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٥).

والثاني: أن تلفظ أكثر قراء الزمان بألف نحو:﴿ مَٰلِكِ ﴾[الفاتحة:٤]، وإن لم يكن كالواو، ولكن يخالف القاعدة من جهة عدم مطابقة ميمه ميمَ (مَثَلاً) في الترقيق، وعدم مطابقة ألفه الميم المرققة، بل يوافق ألفه الميم المفخمة، ومن جهة عدم مطابقة ألفه ميمه أن يرققالميم كترقيق ميم (مثلا)، يشهد الذوق السليم عدم المطابقة في تلفظ أكثر قراء الزمان في هاتين الصورتين.

الثالث:أنه لو كان حدّ ترقيق الألفبعد المرققة أن لا يجعل كالواو، يلزم أن يكون حدّ تفخيم الألف الواقعة بعد المفخمة أن يجعل كالواو، ولم يقل به أحد من المشايخ القراء، بل لم يسمع تلفُّظٌ بهذه المرتبة من أحدٍ من قراء هذاالزمان، وأيضا هو إخراج الألف وفتحة ما قبلها عن حدهما؛ لأنّ الألف إذا جعل كالواو يلزمه أن يجعل فتحة ما قبلها كالضم، وهم غير جائزين، فكما لا يجوز جعل الألف في محل الترقيق كالياء، وفتحة ما قبلها كالكسرة، كما نبين ذلك إن شاء الله تعالى[٦/ب] في بيان الإمالة، فكذا لا يجوز جعل الألف في محل التفخيم كالواو، وفتحة ما قبلها كالضم، ولم يقل بجوازه أحد من العلماء القرّاء وعلماء العربية.

الرابع: أنّ تلفظ أكثر قراء الزمان بالألف في محل الترقيق كألف (مالك) هو على مرتبة التفخيمأن لا يُجعل كالواو، ومع ذلك قد صرح الشيخ في النشر بأنّ تلفظهم بألف (مالك) هو على التفخيم، بقوله: فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم آكد، فكثيراً ما يجري ذلك على الألسنة خصوصاً الأعاجم[1].

(١) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢٢٢).

وإذا تقرر هذه المذكورات تبين أن الشيخ لم يرد بقوله: فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيّروها كالواو، وتعيُّن حدِّ الترقيق، بل أراد به أنّ الألف ليس تُرقَّق مطلقاً، وإنّما ترقّق إذا وقعت بعد المرقّقة، يدُّل عليه قوله: ويريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، أي: يريد الأئمّة بإطلاقهم ترقيق الألف، وتحذيرهم به مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو.

التنبيه على أنها ترقق في محل ترقيقها، فيكون قول الأئمة أرادوا بإطلاقهم ترقيق الألف التحذير من تفخيمها في محل الترقيق، وما ذكره الشيخ من قيد مبالغة العجم في لفظها إلى أن يصيروها كالواو قيد اتفاقي حكاية عن ما وقع في لفظهم في ذلك الزمان لا قيد احترازي[1]

وأمّا حد ترقيق الألف الواقعة بعد المرققة فيعلم بتطبيقها ما قبلها في الترقيق على الاستقامة من غير تعويج إلى جانب ولا إلى جانب الياء كما ذكرنا.

والحاصل: أن ترقيق الألف يعلَمُه بتطبيقِ قاعدةِ: بتقيدالألف بما قبله؛ فهم لبيب.

ثم شرع الشيخ رحمه الله في بيان تصحيح حروف التهجي حالة التركيب على القواعد المذكورة، وقال: فالهمزة إذا ابتدأ بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سَلسَة في النطق سهلة في الذوق، وليتحفظ من تغليظ النطق بها نحو: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[الفاتحة:٢]،﴿ ٱلَّذِى ﴾[البقرة:١٧]، ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[البقرة:٦]، ولا سيما إذا أتى بعده ألف، نحو: ﴿ وَءَاتَى ﴾[البقرة:١٧٧]، ﴿ ءَايَتِ ﴾[البقرة:٩٩] و﴿ ءَآمِّينَ ﴾[المائدة:٢]، فإن جاء حرف

(١) التمهيد في علم التجويد (ص١٢٩-١٢٨)، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢١٥-٢١٦).

مغلظ كان التحفظ آكد نحو:﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾[آل عمران:٢٦]، أو مفخم، نحو: ﴿ ٱلطَّلَٰقَ ﴾[البقرة:٢٢٧]، ﴿ ٱصۡطَفَىٰ ﴾[البقرة:١٣٢]، ﴿ وَأَصۡلَحَ ﴾[المائدة:٣٩](١).

قال رحمه الله: وكذا الباء إذا أتى بعدها حرف مفخم نحو: ﴿ وَبَطَلَ ﴾[الأعراف:١١٨]، و﴿ بَقِيَ ﴾[البقرة:٢٧٨]، و﴿ وَبَصَٰلِهَا ﴾[البقرة:٦١]، فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ، نحو:﴿ وَبَٰطِلٌ ﴾[الأعراف:١٣٩]، ﴿ بَاغٍ ﴾[البقرة:١٧٣]، ﴿ وَٱلۡأَسۡبَاطِ ﴾[البقرة:١٣٦]، فكيف إذا وليها [٧/ أ]حرفان مفخمان، نحو: ﴿ وَبَرۡقٌ ﴾[البقرة: ١٩]، و﴿ ٱلۡبَقَرَ ﴾[البقرة:٧٠]، ﴿ بَلۡ طَبَعَ ﴾[النساء:١٥٥]، عند من أدغم(٢).

ثم قال في بيان الميم: حرف أغن تظهر غنته من الخيشوم إذا كان مدغما أو مخفي فإن أتى متحركا فليحذر من تفخيمه، ولاسيما إذا أتى بعده حرف مفخم، نحو: ﴿ مَّخۡمَصَةٍ ﴾[المائدة:٣]، و﴿ مَّرۡضَىٰٓ ﴾[النساء:٤٣]، و﴿ مَرۡيَمَ ﴾[البقرة:٨٧]، ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾[البقرة:٧٤]، فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم آكد، فكثيرا ما يجري ذلك على الألسنة خصوصا الأعاجم نحو: ﴿ مَٰلِكِ ﴾[الفاتحة:٤]، ﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ﴾[البقرة:٤](٣)

وإنّما أورد الشيخ هذه الأمثلة، وحذر من تفخيمها؛ لغلبة تفخيم هذه الحروف، ونحوها من المستفلة على ألسنة أكثر قراء الزمان، كما قال من قبل إنّ أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء

(١) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٦).

(٢) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٦).

(٣) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢٢٢).

في هذه البلاد وما التحق بها هو التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها الطباعات ... إلى آخره، ومع كون الخلل حاصلا في ألسنتهم يعترض بعضهم على الذين أخذوا القرآن من المجود والحاذق، وأعطوا الحروف حقها ومستحقها من التفخيمات والترقيقات وسائر الصفات على حدها، ويقدحون فيهم لاعتيادهم بالتفخيمات بجهلهم أو عنادهم، ويقولون هم يرققون المرققات على الإفراط، ويتلفظون الألفات على الإمالة، وليس تلفظهم على الإفراط ولا على الإمالة، بل هو على الحد المعين، يفهمه من ما له ذوق سليم بتطبيقه القواعد المذكورة، بل تلفظ القادحين على التفريط والفتح الشديد، وهو مكروه في القراءة وكلام الفصحاء، وأكثرهم لا يعلمون معنى الإفراط والتفريط، والأول: يستعمل في المجاوزة بالشيء عن حده، والثاني: يستعمل في عدم تأديته إلى حده، فإذا تقرر هذا فلنذكر الفتح الشديد الممنوع، والفتح المتوسط المقبول، والإمالة المستعملة عند بعض أئمة القراءة.

قال الشيخ في النشر: فيباب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين قال: والفتح هنا عبارة عن لفظه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً: التفخيم، وربما قيل له: النصب[1].

وإنّما قال فيما بعده ألف أظهر، أي: أكثر ظهوراً؛ لأنه ظاهر فيما لم يقع بعده ألف، كفتح نون (نَأَى) [الإسراء:٨٣]، وإنما مثلناه بنون (نَأَى) وإن كان ممكنا في غيره من المفتوحات؛ لأنّ بعض القراء [٧/ ب] قرءوا نونه بالفتح وبعضهم بالإمالة فكان أنسب بالتمثيل للتفهيم.

وقال: وينقسم إلى فتح شديد، وفتح متوسط، فالشديد: هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك

(١) النشر في القراءات العشر. (٢/ ٢٩).

الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجَم الفُرس ولاسيما أهل خُراسان، وهو اليوم في أهل ما وراء النهر أكثر، ولما جَرى طباعهم عليه من لغتهم استعملوه في اللغة العربية، وجَروْا عليه في القراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتى فشا في أكثر البلاد، وهو ممنوع منه في القراءة كما نص عليه أئمتنا، وهذا هو التفخيم المحض[1]

ودلّ قول الشيخ ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتّى فشا في أكثر البلاد، على أنّ ما استعمل قراء أكثر بلاد الروم من الفتح هو الفتح الشديد، كما صرَّح من قبل بورود الخلل على ألسنتهم بقوله: "إنّ أصل الخلل الوارد على ألسنة القرَّاء في هذه البلاد وما التحق بها هو إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريقةألفتها الطباعات تُلقِّيت من العجم[2].

وقال الشيخ: وممَّن نبه على هذا الفتح المحض الأستاذ أبو عمرو الداني[3] في كتابه الموضح[4]، قال: والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله

(١) الشر في القراءات العشر. (٢/ ٢٩-٣٠).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢١٦) وما بعدها.

(٣) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم القرطبي، الإمام العلم، المعروف في زمانه بأبي الصيرفي، وفي زماننا بأبي عمرو الداني، لنزوله بدائية، أحد الأئمة في علم القرآن رواياته وتفسيره، ومعانيه وطرقه، وإعرابه، ولد سنة: (٣٧١ه)، مصنفاته: اختلاف القراء، اختلاف القراء في الياءات، الاهتداء في الوقف والابتداء البيان في عد آي القرآن، تذكرة الحفاظ لتراجم القراء السبعة، التحديد في صناعة الاتقان والتجويد، التيسير في القراءات السبع، جامع البيان في القراءات السبع وطرقها، هذه بعض مؤلفاته حيث مؤلفاته تزيد عن مائة مؤلف.

(٤) الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، للداني (ص١٥٢).

أصحاب الفتح من القراء[1] انتهى كلام الداني.

وقال الشيخ: ويقال له الترقيق، وقد يقال له أيضاً: التفخيم بمعنى أنه ضد الإمالة، والإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض. ويقال له: البطح، وربما قيل له: الكسر أيضاً، وقليلاً وهو بين اللفظين، ويقال له: وبين بين. وقوله: "قليلا" عطف على "أكثر"، ثم قال: فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسِّطة، وكلاهما جائز في القراءة جاريتينفي لغة العرب، والإمالة الشديدة[2]. انتهى كلام الشيخ.

فحاصل تفسير الإمالة[3]: أنّ الإمالة أن تصرف الفتحة إلى جانب الكسر والألف إلى جانب الياء كانت جانب الكسر غالبا على جانب الفتح، وجانب الياء على جانب الألف فهي إمالة

(١) النشر في القراءات العشر. (٢/ ٣٠).

(٢) النشر في القراءات العشر. (٢/ ٣٠).

(٣) الإمالة لغة: مصدر الفعل أمال يميل، على زنة أفعل يفعل، والميل هو العدول من الشيء، والزيغ مثله ومالت الشمس للغروب، إذا زالت عن كبد السماء وكذا الميل، هو الانحراف عن القصد، القاموس المحيط، مادة (ميل)، (ص١٠)، وجاء في اللسان: "الميل: العدول على الشيء والإقبال عليه، وكذلك الميلان، ومال الشيء يميل ميلاً ومالاً ومميلاً وتميالاً، لسان العرب. (١/ ٢٣٦)، والإمالة اصطلاحاً: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض، والإمالة ليست دأب جميع العرب، وإنما تكون متحققة عند أهل نجد كـ (تميم)، و(أسد)، أما الفتح فمتحقق عند الحجازيين، ويقال لها أيضاً: البطح أو الإضجاع أو الكسر، وعبر عنها سيبوية بالإجناح، الكتاب (٤/ ١١٧)، والتيسير، (ص٤٦)، ومفتاح العلوم، (ص١٧٣)، والنشر (٢/ ٢٩)، والإتحاف (ص٧٤)، فصل المقال على نظم ابن غازي فواصل المماال. (ص٢٥).

شديدة، أي إمالة كبرى، وإن كان جانب الفتح غالبا على جانب الكسر وجانب الألف [٨/ أ] غالبا على جانب الياء، فهي إمالة متوسّطة، أي: إمالة صغرى وبين بين، فالإمالة الصغرى فوق الكبرى والفتح المتوسط فوق الصغرى، والفتح الشديد فوق المتوسِّط.

وبعض من استعمل الفتح الشديد من أهل التفخيم يزعم أنّ الفتح المتوسط، ويغلط من قول المشايخ في تفسير الفتح الشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ويقصد نهاية فتح فمه، ويمثل الفتح الشديد بتلفظه الخارج عن حد الفتح، والقريب إلى جانب الضم والواو، فينسب من استعمل الفتح المتوسط إلى الإمالة كلا أنه غلط وتجاوز عن حد الفتح؛ لأن الفتح إذا صرف إلى جانب الضم يخرج عن حد الفتح فيخرج عن فتح الشديد، لأنه قسم من الفتح، فكما إذا صرف الفتح إلى جانب الكسر يخرج عن حد الفتح المتوسِّط، وكذلك إذا صرف إلى جانب الضم يخرج عن حد الفتح الشديد.

والحاصل: أن الفتح الشديد الممنوع ما ليس بخارج عن حد الفتح.

نعم يجب على القارئ أن يحترز في محل الفتح المتوسط من الإمالة كما يحترز من الفتح الشديد، لكن يعلم ذلك غير أن القاعدة لا بالنطق عن الهوى، فما دام فتح الحرف ثابتا على حاله، أي: خالصا من التفخيم ومن الميل إلى الكسر، فهو فتح متوسط، أي: بين الفتح الشديد وبين الإمالة الصغرى.

والمعيار في هذا الباب فتحة نون ﴿ وَنَئَا ﴾[الإسراء:٨٣]، فلينظر من له ذوق سليم إلى فتحة نونه كيف يتلفظ بالترقيق، ولا يقول له أحد من القوم هو إمالة، بل يعترفون بأنه فتح خالص، أي: فتح متوسِّط، ويقرون بهذا الفتح لأهل الفتح المتوسط من القراء، وبإمالة هذا

الفتح إلى جانب الكسر لإمالة أهل الإمالة من القراء، وليفهم منه مرتبة ترقيق ألف، نحو ﴿ نَآيِمُونَ ﴾[الأعراف:٩٧] و﴿ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[النساء:٩٥] بإتباع ألفه ما قبله بتلفظه مطابقا لما قبله في الترقيق، مستوياً مستقيماً من غير تعويج إلى جانب التفخيم ولا إلى جانب الكسر والياء على قاعدة تبقيةالألف ما قبله فيتحقق عنده الفتح المتوسط بلا إفراط ولا تفريط [٨/ ب]

والحاصل: أنّ صاحب الذوق السليم والطبع المستقيم يتخلص من مرتبة الفتح الشديد، ومرتبتي الإمالة بتطبيق القاعدتين قاعدة تبعية الألف ما قبلها، وقاعدة الإمالة أي: بإجرائها

وإذا تقرر هذا فنقول: من تفخيمات قرَّاء الزمان غير المطابقة لقواعد التجويد تفخيمهم الواوات في مثل:﴿ يَعْلَمُونَ ﴾[البقرة:١٣]،و﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ﴾[البقرة:٢٧٣]، و﴿ أَنَّهُ ﴾[البقرة:٢٦]، و﴿ لَهُۥ ﴾[البقرة:١٠٢].

والحال أن الواو من المستفلة حكمه الترقيق، فلينظر من له ذوق سليم إلى مرتبة ترقيق الميم واللام من ﴿ يَعْلَمُ ﴾[البقرة:٧٧]، و﴿ يُسْـَٔلُ ﴾[الأنبياء:٢٣]، وترقيق الهاء من نحو: ﴿ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[يونس:٢٢]، و﴿ لَهُ ٱلْحُكْمُ ﴾[القصص:٨٨]، و(لَهْوَ) [العنكبوت:٦٤]، وليرقق الواو ترقيقا موافقا لترقيق ضمة ما قبلها.

وبعضهم يرققون ما قبله ويفخمونه ولحنهم من جهة واحدة، وبعضهم يفخمونهما معا، وغلطهم من جهتين، وبعضهم يفخم واو نحو: ﴿ وَٱللَّهُ ﴾[البقرة:١٩]، والحال أنه يجب ترقيقه كواو ﴿ وَلَهُمْ ﴾[البقرة:٧]، وقد غلطه بعض أهل التفخيم مما ذكر في بعض رسائل التجويد من التحذيرمن تفخيمات العجم، وترقيقات العرب، ولم يفهم ما المراد بهما، وإنما المراد بتفخيمات العجم الفتح الشديد الممنوع الذي اعتاد به أهل التفخيم، والمراد بترقيقات

العرب الإمالة الصغرى التي هي لغة بعض قبائل العرب في محلها، والمراد من التحذيرمنهما أن يقرأ بالفتح المتوسط في محله لا بالفتح الشديد ولا بالإمالة[1]

وما ذكر في كتب القراءة من أنّ القراءة بمنزلة البياض، إن قل سمرة وإن زاد صار برصا[2] المراد به الحد المعين بين الإفراط والتفريط، ولا كلام فيه، والمدعي عدم تأدية أكثر قراء الزمان تلفظ بعض الحروف إلى الحد الذي عينه علماء القراءة في الكتب، واستدل بعض الغافلين عن القواعد وجملة المعاندين على أن تلفظهم بالتفخيمات حقّ بإجماع قراء الزمان عليه، وقالوا: الإجماع دليل على الحقيقة، وهذا الاستدلال باطل من وجهين:

الأول: أنّ المراد بالإجماع في قول العلماء الإجماع دليل إجماع العلماء [٩/ أ] المجتهدين، كما بين ذلك في علم الأصول وقراء الزمان ليسوا كذلك.

الثاني: أن تلفظهم بالتفخيمات مخالف للقواعد التي بينها علماء القراءة في الكتب على أنا لا نسلم إجماع كل قراء الزمان على التفخيمات؛ لأنّ المجود على مقتضى القواعد يوجد في بعض البلاد على القلة، ولم يسلم أن القراء أجمعوا على التفخيمات فكيف يستدل بإجماعهم، مع أن الشيخ الجزري صرح بغلطات قراء الزمان من التفخيمات وغيرها في كتاب النشر مراراً.

---

(١) ولذا قيل: فتح العربي فتح واسط.

(٢) ينسب هذا القول للإمام حمزة بن حبيب الزيات، وتمامه كما في "جامع البيان" وغيره: "حدثنا محمد بن أحمد قال: ابن مجاهد، قال: وحدثني علي بين الحسين قال: سمعت محمد بن الهيثم، يقول: إن لهذا التحقيق منتهى ينتهي إليه، ثم يكون قبيحاً مثل البياض له منتهى ينتهي إليه، فإذا زاد صار برصاً ومثل الجعودة لها منتهى تنتهي إليه، فإذا زادت صار قططاً، السبعة. (ص٧٦)، المرشد الوجيز. (ص٢١٢)، جامع البيان في القراءات السبع. (١/ ٢١٢).

قال الشيخ الجزري –رحمهالله–في النشرفي بيان التجويد: وأما اليوم فهذا باب أغلق، وطريق سُدَّ[1].

فلو كان تلّفظ أكثر قُرَّاء الزمان موافقا لقواعد التجويد لما قال ذلك والغلطات الغير التفخيمات كثيرة في الألسنة فلنذكر بعضها على الإجمال:

فمنها تلفظ الطاء كالتاء في مثل:﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾[البقرة:٣٦]، والقـــاف كالكاف في مـــثل:﴿ قَالَ ﴾[البقرة:٣٠]، وإنّما يكون ذلك بعدم إيتائها حقّهما من صفة الجهر[2]، ومنهما تلفُّظ الحروف القلقلة والحروف الشديدة بغير إيتاء حقوقهما من هاتين الصفتين، ومنها تلفظ الهمزات المخففة بالتسهيل، ومنها زيادة حروف المد على المد الطبيعي في غير محله كزيادة مد ألف ﴿ عَلِيمًا ﴾[النساء:١١] في الوقف على مقدار الألف وكزيادة نحو: ﴿ عَلَيۡنَا ﴾[البقرة:٧٠]، و﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[النساء:٩٥] على مقدار الألف في الوقف وفي الوصل إذا لم يقع بعدها سبب من أسباب المد، ومنها عدم إتمام الحركات والسكنات بسبب التلفظ بالاختلاس[3]

(١) النشر في القراءات العشر. (١/ ٢١٣).

(٢) الجهة في اللغة الصوت الشديد القوي، وحروف هذه الصفة كلها يجهر بها عند النطق بها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها ومنع النفس أي يجري معها، سراج القارئ (ص٤٠٩).

(٣) الاختلاس: هو الإسراع ينطق الحركة إسراعاً يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت بينما هي كاملة في الوزن، والحرف المختلس حركته يسرع اللفظ به، بحيث يظن السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، في حين أنها كاملة في الوزن تامة في الحقيقة إلا أنها لم تمطط. التحديد (ص٩٧)، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. (ص٥١٢).

ومنها: عدم إخلاص الحركات بعضها من بعض بسبب إمالة بعضها إلى بعض كإمالة فتحة نحو لام ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾[آل عمـــــران:٧٧]، وشين ﴿ شَيْئًا ﴾[البقـــــــــــــرة:٤٨] وباء ﴿ بَيْنَهُمْ ﴾[البقرة:١١٣]، وكاف ﴿ كَيْفَ ﴾[البقرة:٢٨] إلى الكسرة، ومنها الإشمام[١] على الساكن الذي بعد ضمة لكاف ﴿ يَكْتُبُونَ ﴾[البقرة:٧٩]، واكتفينا بذكر هذه المذكورات ولم نذكر جميع الغلطات؛ لحصول التنبيه بهذه على ورود الخلل على الألسنة، ولتوقف فهم أكثرها على المشافهة.

نسأل الله تعالى أن يلهمنا [٩/ ب] وجميع المسلمين طرق الصواب، ويهدينا وإياهم سبيل السداد، ونحمده على آلهالعظام، ونعمه المترادفة الجسام، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه عليهم السلام.

وفقتُ لإتمام هذه الرسالة بحمد الله وحسن توفيقه يوم الجمعة وقت الضحى ثمان شهر جمادى الأولى بعد ثلاثة أيام من النوروز[٢] السلطاني سنة سبع وتسعين وتسعمائة من الهجرة النبوية بمحروسة دار العلى سيواس[٣] حميت عن الوسواس، والكاتب العبد الضعيف اللهيف

(١) الإشمام في معناه العام هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، كما قال ابن الجزري في النشر (٢/ ١٢١)، ويأتي لأربعة معان، منها: إخفاء الحركة، أو اختلاسها وهذا هو تفسير المصنف لقراءة أبي عمرو من رواية اليزيدي وعبد الوارث، وقال الداني في التيسير، (ص١٨٤)، باختلاس فتحة الخاء.

(٢) للفرس أعياد ورسوم منها "النوروز"، وهو اليوم الأول من قروردين ماه، واسمه يوم جديد لكونه غرة الحول الجديد وبعده أيام خمسة كلها أعياد، تاريخ ابن الوردي. (١/ ٧١).

(٣) سيواس أو سيفاس كما يتلقط بها الأتراك مدينة من مدن الأناضول القديمة، يعود تاريخها إلى عهد الحثيين الذين استوطنوا المنطقة بحدود (١٦٠٠) قبل الميلاد، تعاقبت عليها إمبراطوريات وأقوام كثيرة، سماها البيزنطيون سياستبا

النحيف حسن بن مراد، عفي يوم التناد مع سائر العباد، من أولاد شيخ مرزبان عليه الرحمة والغفران.

حرر من نسخه أعلم العلماء وأفضل الفضلاء محيي الدين أفندي الأماسي[1] المفتي والمدِّرس في دار العلى سيواس في التاريخ المزبور[2]

الخاتمة.

بعد الاطلاع على جهود علماء التجويد، وجهود قرّاء القرآن الكريم على مرّ السنوات من لدن نزول القرآن الكريم إلى وقتنا الحالي، وبعد النظر في أثر تلك الجهود العظيمة توصّلتُ إلى أهمّ النتائج التي تضمّنها هذا البحث من خلال الدراسة والتحقيق، والتي منها ما يلي:

-إن مسألة إقراء القرآن بالتلقي والمشافهة قد تعلّمتْها الأمّة وتلقَّتْها من فعل النبي ﷺ في تعلُّمِه وتعلِيمه، وأنّ الأمة قد طبَّقت ذلك اقتداءً به وعملاً بسنَّته.

-إن طريقة القرّاء في تعلُّمِهم كتاب الله ﷻ وتعلِيمهم إياه أسهمتْ بشكل واضح في الحفاظ على لسان القرآن الكريم من أن يتغيَّر أو يتبدَّل.

-إن اللحن والميل عن الصواب في اللسان العربيّ قد ظهر في وقت مبكر، ومؤلَّفات التجويد

تعني باليونانية القديمة "مدينة أغسطس"، وفي عهد السلاجقة سميت بسيفاستا، ثم تحولت إلى سيفاس، (سيواس، عمر دميرال، موسوعة وقف الديانة التركي، (٣٧/ ٢٧٨-٢٨٢)، اسطنبول (٢٠٠٩).

(١) هو ابن الخطيب محمد بن قاسم بن يعقوب الأماسي الحنفي، محيي الدين بن الخطيب قاسم، ولد سنة (٨٦٤هـ، ١٤٦٠م)، باحث متقن، من علماء الروم (الترك)، ولد بأماسية، وتوفي (٩٤٠هـ). الأعلام (٧/ ٦).

(٢) المزبور: تعني المذكور والمشار إليه أعلاه.

تدلُّ على ذلك، وقد تصدَّى علماء التجويد لهذه الظاهرة؛ حتى لا يتسلَّلَ الخطأ إلى لسان النَّاس حال قراءة القرآن الكريم.

-إن كتب التجويد القديمة والحديثة قد أسهمت في وضع مقياس للسان العربي اليوم؛ من حيث صحة النطق من عدمه، وأنَّ نطق القرّاء في أكثره يوافق اللفظ القديم في القراءة والكلام.

-لا يلحق القارئ إثم على القول الصحيح في تفويت أحكام التجويد إذا لم يُخِلّ بأصل الكلمات والحروف والحركات؛ غير أنه عيبٌ من عيوب القراءة وتركٌ لعلمٍ من علوم الأداء.

التوصيات:

ـ أوصي المقرئين والمختصين بعدم التساهل مع طلابهم في مسألة نطقِ ألفاظ القرآن الكريم وتجويده؛ لئلا يظهر جيلٌ لا يستطيع أن يقرأ القرآن الكريم على اللسان الذي أُنزِل عليه.

-كما أوصي طالب تجويد القرآن الكريم بأن يتخيَّر المقرِئ المجيد والمتقن، وأن يبتعد عن الضعيف والمتساهل؛ ليُتقِن قراءة القرآن الكريم على الطريقة الصحيحة التي وصلتنا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

هذا وأسأل الله عز وجل أن أكون قد وُفِّقت في إتمام هذا البحث، فقد بذلتُ فيه طاقتي وحرصتُ أشدّ الحرص على أن يتناسب الجهد مع قيمته، فإن حصل ذلك فما هو إلا بتوفيق من الله عز وجل، وإن كان هناك قصور فتلك هي طبيعة الجهد البشري. سائله الله سبحانه وتعالى المغفرة فيما يراه من خلل أو خطأ أو تقصير، كما أسأله تعالى أن يوفقنا إلى الصواب وأن يسدد خطانا إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.